

كالمجتمع هو المصحح ايضا في المجموع وغيره كالشرح حين ثما في المنهاج كاصوله تبعه الجمع من انه
 ترتيب وتعد بل ضعيف ولو تدبر الحج ما انشبا في كلب ولو بعد من انهم دم قال في الروضة وهو شفاء
 ولم يدكر له بدله وسبب الما ورد في بدله وجهين احدهما كدر التمتع والثاني كدر الحلق والاول
 الاول لانه الاقرب الي ترك الماموس كالاخر من الميثاق ونحوه او الحج راكبا لمنهني قال في الروضة
 وان قلنا الركوب افضل لزمه الوفا والالزمه دم وقال المعوي لا يشي عليه بعد ولما في الاضيق
 وعلى الاول حكمه ما مرقى بكسه فيما يظهر او حيا فيما ليس قد شني عليه نعي في الحفا دخول مكة او
 المرسنة فادان به في اشتغال الغنايس انه يلزمه دم كذلك ويقاس به كل سنة من سن السنة
 اذا نذر بها **قوله** في جميع احكامه السابقة سببا في قوله ان وقته لا يدخل الا باجره من الحج
قوله ويلزمه ان يتحلل في انفا قال السبكي الارجوانية عن مالك قلو لرد البقا على ارجوانية
 وان اوجه قول الرافعي قبله التحلل خلافه ويحب عليه التحلل فورا كما نقله ابن الرفعة عن الثوري
 الفرق بينه وبين من ينجح صحيح ومتى خالف ويغي مع ما في قابل الحج بدل للكل الا حرام لم يجر بكماله
 ابن المنذر عن الشافعي وما ذكره في المعجمي قوله ان لم يكن سببي بعد طواف القدر والاول
 كما قاله الشيخان خلافا لابن الرفعة ويحصل تحلله الاول هنا بواجب من الحلق والصلوات
 بالسعي ان تارخ لانه لما فاته الوقوف سقط عنه سبب الرمي وظاهر هذا المذكور في المجموع وكثير
 يكره ان له تقويم ابي واحد نشأ من الحلق والصلوات وهو منجبه ولا يشي فيه فوله في التحلل
 عمرة لمن ولد عليها صورة الاحكام واللام يجعل تحلله الاول بواجب من الطواف والحلق ولم يكن
 له التحلل **قوله** ولا يجسد الكعق بوجوه من انه لا يبرهن بيوتها التحلل كالمحصر وهو كذلك **قوله**
 سواء كان احرما له حج واجب او تطوع فيه يجوز بالسببية للواجب بنبهه بقوله في الروضة من قوله
 الحج ان كان حجه فرضا فهو باق في ذمته كما كان وان كان تطوعا لزمه قضاءه كما لو افسد ابي
 وجوب الغوري في بعضه والتحلق في اللعسا والتهبي فافهم ان ما ياتي به من حج القرص لا يكون قضا
 وانما لم يكن القرص عند تلبسه به قورا بيقضي على التراخي كما كان من قبل وانما يجب عليه قضا
 التطوع قورا وهو ظاهر ونقل عن النضر واستشكله السبكي بقول الروضة ايضا في الاضداد
 مع ان المعصوم في البايعين واحدا يجب عليه منسدا للحج الغضا بالاتفاق سواء كان الحج قرضا
 تطوعا او وقع الغضا عن المعصوم قال السبكي والغضا في التطوع واجب هنا كالاضداد في
 الغرض لو توب وقابله له الحاقه به الغوري وللا تيسان به على الوجه الغائب والاستغفر ان وان ينقد

استغنا عنه واما بايجاب حجة اخرى فلا انتهى وقيد نظر بل الرجح ما في الروضة هنا من بغا الغرض
 على حاله ووجوب قضا التطوع فقول والفرق في ما خذ البايع لان شرط الاضداد في
 العذر وهنا تحصيل القورات ولو مع العذر والان التقدي في اتم واجبه ولا جاز ذلك لزمه بدنه وبطل امره
 بخلافه هنا فلا يقياس احداهما على الاخر لثبوتها في كثير من الاحكام فلا يقال المعفو في
 البايعين واحدا وانما الغور هنا في التطوع لانه اوجبه على نفسه بالشرع وفيه قنصيق عليه
 بخلاف الغرض فانه واجب قبل شرعه فمع تغيير الشرع وحكمه فيجب على حاله وكلامه في المجموع
 صريح في نسيج ما في الروضة هنا حيث نقل عن الشافعي والاصحاب ان من قانده الحج وتحلل لزمه
 الغضائهم نقل عبارة الروضة السابقة عن آخرين وقال انها توافق كلام اولئك في الجملة فتبين
 ان مراد من غير بلزوم الغضا في الغرض بغاوه كما كان من تراخ او تضييق فاقه ذلك ولا يقتصر
 بخلافه ومر في حرمات الاحرار ان عمرة الغارن تقوت بقوات حجه مع ما يتعلق به ومنه ان عمل القان
 ثلاثة دما للفران وللغوات وثالث في الغضا ومر في وجوه الاحرار ان السبكي وغيره قال يكون
 بقا حل حرم التمتع والفران اذا اجتمعا فيما تسبها تسبها هنا ذلك لكنه ضعيف **قوله** فمن
 حلق الشعر الى اخره تكمل العذبة باز الله ثلاث شعرات واطفار فاكثر اوج ومن ثلاثه مع اتخاذ
 الزمان والمكان وفي شعرة او طلع او بعض كل وان قل على المعين في الطرف عند الشنخين مد وفي
 الشنخين من مثل منها هذان ومر في نترك مبيته ليلته تعييد جماعة لذلك بما اذا اختار الدرمان
 اختار الصوم فحصر يوم اوتي بهن او الاطعام فضاغ او صاعان وان غيرهم سر حوه وانحدر
 اطلاق الشنخين وغيرهما واستشكل الاول بان المذ بعض الصاع واليغير الشخص بين الشنخي
 وبعضه واجب بجمع ذلك فان المسافر يجزيه من الغرض والائمار ولو اخذ من شعرة ثلاثة اخر
 فان قطع الزمان فثلاثة امداد كما لو زال ثلاثا في ثلاثة ازمان والاقدم ولو شق الشعرة
 نصفين بلازله ثلاثيني كما اقتضاه تفسيرهم بالازالة وهو ظاهر ومر وجوب العذبة الكاملة
 بستر بعض الهامس ودهن بعض الشعر وهو يشبه الشعرة الواحدة بل وبعضها وجمعه جمع فئاخرون
 وعليه فيغارق الحلق بانا طقة باسم الجمع وقد علمت ما حرمه هذه الدر منجب في ثمانية اشياء ذكر
 المصنف منها سبعة بنقاي اللبس وستر الرأس وستة باخا وهما وهو الاول لا تخاد منهما
 ان اخذ الزمان ومن اد عليه الوطى بين التحليلين وبعد الوطى المفسد ولو قبلهما وتكر العذبة
 بتكرها **قوله** واما الجماع الى اخره وفيه ابحاث ومفسدات فراجعه واعلم ان تغوير البواقي تكون